١٩٨٨/٢/١؛ نقلاً عن **يو. اس. نيوز** بدون ذكر تاريخ النشر).

أما في قطاع البناء، فقد تسبب اضراب العمال العرب في شل عدد كبير من مشروعات البناء في اسرائيل، واصاب المقاولين الاسرائيليين بالارتباك. ومن المعروف، انه، وخلافاً لفروع العمل الاخرى، يمثّل العمال العرب، في قطاع البناء، الغالبية العظمى. ويبلغ عددهم، طبقاً لبيانات وزارة البناء والاسكان الاسرائيلية (حتى منتصف العام ١٩٨٧) ٤٦٥٠٠ عامل، مما يجعل فروع البناء مرتبطة، تماماً، بهؤلاء العمال، بحيث يشل امتناعهم عن الذهاب الى العمل معظم المشاريع في هذه الفروع (الصواف، **مصدر سبق ذكره**).

على الرغم من هذه التقديرات، تختلف المصادر الاسرائيلية، في استخلاصها للنتائج المباشرة للانتفاضة وكذلك البعيدة منها، على الوضع الاقتصادي العام في اسرائيل. ففيما يعتبر ميخائيل بار ـ زوهر ان من شأن توقف عشرات آلاف العمال العرب عن العمل في اسرائيل ان يخلق أزمة خطيرة، في المرحلة الاولى منه، يمكن التغلب عليها باعادة عدد ولو بسيط، من اليهود الى العمل،«قبل ان نكون مضطرين الى استيراد عمال أجانب من الخارج»، فان مصادر أخرى توزع الاضرار الاقتصادية على طرفي الصراع، فتقول: «انه ضرر هائل، يبلغ ـ حسب بعض التقديرات ـ ٤٠ الى ٥٠ مليون دولار»، وان نهايته غير معروفة («الملف»، **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن، **يديعوت احرونوت**، ١١ و١٣/١/١٩٨٨).

غير ان مصادر أخرى تذهب الى ما هو أبعد من ذلك، فتثير المخاوف لدى سكان المناطق المحتلة، جراء استمرار الاضرابات والتظاهرات، التي من شأنها أن «تجعل انقطاع العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والمناطق المحتلة، يلحق ضرراً بسكان هذه المناطق، أكثر مما يلحق بالاسرائيليين». لكنها استدركت: «ان السكان العرب ينظرون الى هذه القضية من منظار سياسي، وليس استناداً الى أسس اقتصادية» (**القبس**، ١٩٨٨/٢/١؛ نقلاً عن **يو. اس. نيوز**. بدون ذكر تاريخ النشر). وهو ما يجعل مخاوف الاسرائيليين من تنظيم سكان الضفة والقطاع حرب استنزاف اقتصادية، طويلة الامد، ذات فعالية وتأثير كبيرين، أمراً حقيقياً.

«حرب المستوطنين»

بعد «انتظار» استغرق الشهر الاول من عمر الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، دخل المستوطنون اليهود، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ساحة الصراع، لدعم اجراءات الجيش الاسرائيلي القمعية ضد سكان هاتين المنطقتين. وشمل هذا التدخل عمليات اطلاق رصاص وقتل مواطنين عرباً، وخطف بعضهم، وتحطيم نوافذ البيوت والسيارات. وتعززت حملتهم بحملات تحريض واسعة قامت بها مؤسسات ولجان وافراد، من بين المستوطنين، وكذلك مسؤولون حكوميون، وفي مقدمهم رئيس الحكومة، اسحق شامير.

فقد دعا شامير، الذي قام بزرع شجرة زيتون في مستوطنة «نيلي»، المستوطنين الى ان يكونوا أقوياء. وشجع على اقامة مستوطنات جديدة، معلناً للحاضرين رفضه مقترحات الرئيس المصري، حسني مبارك، «بتجميد بناء المستوطنات مدة ستة شهور لتسهيل المفاوضات» وقال: انه «لن يكون هناك تجميد في مراكز الاسكان الجديدة في جميع انحاء البلاد». ووعد شامير قادة المستوطنة المسلحة التابعة لحركة غوش ايمونيم، التي تدعى «أماناً»، والذين كانوا من بين الحاضرين، بفتح الامكانات أمام انشاء مستوطنة جديدة بصورة عاجلة (جويل غرينبرغ «شامير يدعو المستوطنين الى ان ' يكونوا أقوياء ' والفلسطينيين ' الى الهدوء' ، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٢/٤).

وصرح مسؤول الاستيطان، في حركة غوش ايمونيم، اوري اريئيل بـ «ان العرب سوف يواجهون أشخاصاً ' يعرفون كيف يستعملون السلاح، بحيث يجد هؤلاء العرب أنفسهم في القبر ' ». وقال: «اننا ننظر الى الحالة الراهنة [في المناطق المحتلة] كحالة حرب؛ واذا اقدم العرب على الوصول الى مستوطناتنا، فسوف يكون مصيرهم شبيهاً بمصير زملائهم في ليماسول» (اشارة الى العملية الارهابية التي قام بها جهاز الموساد الاسرائيلي، وراح ضحيتها ثلاثة ضباط فلسطينيين) (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٢/١٨).

بدأ المستوطنون، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤، حملتهم بالقيام بجولة «أمنية» على الطريق بين